2025	Vol. 16 .NO.(69)	الصفحة(195-211)	الاصدار (16) ،العدد (69)

IRAQI Academic Scientific Journals

العراقية المجلات الأكاديمية العلمية

مجلة الدراسات التاريخية والحضارية

Journal of historical & cultural studies

Print - ISSN: 20231116 & Online - ISSN: 88192663

Journal Homepage:

https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/396

دور النفط في النهضة الاقتصادية السعودية في عهد الملك عبدالعزيز ال سعود

اسم الباحث/ ة (1): م.م. رياض محمد خليل
الدرجة العلمية: ماجستير
التخصص العلمي: تاريخ
مكان العمل: جامعة تكريت- كلية الآداب- قسم تاريخ- تاريخ حديث

ملخص البحث عربي:

وتأتي اهمية موضوع البحث الموسوم ((دور النفط في النهضة الاقتصادية السعودية في عهد الملك عبدالعزيز ال سعود)) في كونه يمثل الجذور التاريخية الاولى لنفط المملكة العربية السعودية والمحاولات الاجنبية للحصول على تلك الامتيازات التي استمرت للأعوام (1933-1953).
أسهم النفط اسهاماً فعالاً في تطوير اوضاع المملكة العربية السعودية الطبيعية والسكانية والاجتماعية فضلاً عن الاوضاع الاقتصادية والخدمات الاخرى . ومع بداية ثلاثينيات القرن العشرين أخذت المملكة تسلك اتجاهاً في تعديل ميزانيتها المالية بعد خروجها من الازمة المالية مما شجعت الاستثمارات الوطنية فضلاً عن الاستثمارات الاجنبية التي اعتمدت عليها الحكومة السعودية بالدرجة الرئيسة والعمل على استخراج الثروة النفطية في المملكة . وازداد املها في تطوير خدماتها وتحسين اوضاعها المالية عند اكتشاف النفط بكميات تجارية في الاحساء عام 1938 وذلك بزيادة دخلها القومي من العائدات النفطية المكتشفة . الا ان نشوب الحرب العالمية الثانية أثرت في هذا المسار فتقليص عمليات استخراج النفط ، كما تناقص عدد الحجيج القادمين الى المملكة الامر الذي ادى بالحكومة السعودية الى طلب المساعدة من صندوق المساعدات الامريكي الذي يسمى (الاعارة والتأجير) وذلك لتحسين واردات الدولة المالية التي تحتاجها للقيام بالإصلاحات الضرورية التي تحتاجها المملكة بالحصول على تلك الواردات المالية على الرغم من الاجحاف الذي لحق بالحكومة السعودية من جرائها لصالح الشركات المستثمرة، لذلك لم تتوان الشركات الامريكية ومن خلفها الحكومة الامريكية في مد يد العون للمملكة ولكن على حساب نفطها لتنمية مصالحها والسيطرة على مقدرات الدولة بالكامل.

الكلمات المفتاحية: الازمة المالية، الاستثمارات الاجنبية، الحكومة السعودية، الثروة النفطية، الحرب العالمية الثانية.

Corresponding author:

The role of oil in the Saudi economic renaissance under the King

Abdulaziz Al Saud

Name of the researcher (1): M.M. Riyad Mohammed Khalil

Scientific degree: master

Scientific specialization: history

Place of work: Tikrit University-Faculty of Arts-Department of history-modern history

Research summary Arabic:

The importance of the topic of the research ((the role of oil in the Saudi economic renaissance during the reign of King Abdulaziz Al Saud)) comes in that it represents the first historical roots of the oil of the kingdom of Saudi Arabia and foreign attempts to obtain those privileges that lasted for the years (1933-1953.(

Oil has contributed effectively to the development of the natural, demographic and social conditions of the kingdom of Saudi Arabia, as well as economic conditions and other services . With the beginning of the Thirties of the twentieth century, the kingdom began to follow a trend in adjusting its financial budget after emerging from the financial crisis, which encouraged national investments as well as foreign investments, on which the Saudi government relied mainly and working to extract oil wealth in the kingdom . Its hope to develop its services and improve its financial situation increased when oil was discovered in commercial quantities in Al-Ahsa in 1938 by increasing its national income from the discovered oil revenues . However, the outbreak of World War II affected this path, reducing oil extraction operations, and the number of pilgrims coming to the Kingdom decreased, which led the Saudi government to request assistance from the US aid fund, called (lend and lease), in order to improve the financial imports that the state needs to carry out the necessary reforms that the kingdom needs to obtain those financial imports, despite the injustice to develop their interests and fully control the capabilities of the state.

Keywords: financial crisis, foreign investments, Saudi government, oil wealth, World War II.

Received: الاستلام
Accepted: القبول
Available Online: December / 2025 النشر المباشر- كانون الاول

 Corresponding author:

المقدمة:

وتأتي اهمية موضوع البحث الموسوم **((دور النفط في النهضة الاقتصادية السعودية في عهد الملك عبدالعزيز ال سعود))** في كونه يمثل الجذور التاريخية الاولى لنفط المملكة العربية السعودية والمحاولات الاجنبية للحصول على تلك الامتيازات التي استمرت للاعوام (1933-1953) وما بعدها ومحاولة بسط سيطرتها على موارد البلاد الاقتصادية خلال تلك المدة المهمة من تاريخ المملكة والتي يمكن اعتبارها من أهم مراحل تاريخ المملكة والتي تزخر بالكثير من الاحداث التاريخية التي تناولناها خلال بحثنا هذا، وما كان للنفط من دور كبير في النهضة الاقتصادية للبلاد.

وقد قسمت البحث الى مطلبين: المطلب الاول تناول اكتشاف النفط والتنافس بين الشركات الاجنبية للحصول على الامتيازات حتى عام 1953.

أما المطلب الثاني: فقد تطرقت في الى دور النفط في النهضة الاقتصادية في المملكة العربية السعودية في عهد الملك عبدالعزيز ال سعود (1932 – 1953).

واعتمدت في انجاز هذا البحث على مجموعة من المصادر العربية والاجنبية فضلاً عن الرسائل الاوطاريح الجامعية والبحوث المنشورة التي ساهمت في رفد البحث بالمعلومات القيمة.

المطلب الاول:

اكتشاف النفط في المملطة العربية السعودية حتى عام 1953:

يمكن اعتبار عام 1922 البداية الأولى للاهتمام بالنفط السعودي حيث طلب الامريكي الميجر فرانك هولمز ممثل الشركة الشرقية والعامة المحدودة التي كان يرأسها أدموند دافز من الأمير عبدالعزيز آل سعود إثناء انعقاد مؤتمر العقير في الثامن والعشرين من تشرين الثاني عام 1922، منحه امتياز للتنقيب عن النفط في منطقة الإحساء في الجزء الشرقي من شبه الجزيرة العربية، وتمكن في آب 1923 من الحصول على موافقة الأمير عبد العزيز آل سعود على منحه الامتياز مقابل إيجار سنوي قدره الفي جنيه سنوياً، وكان الاتفاق قد خول الأمير عبد العزيز آل سعود حق إلغاء الامتياز إذا ما امتنعت الشركة عن دفع ذلك الإيجار أو في حالة عدم قيامها بأعمال التنقيب خلال (18) شهراً، لكن فرانك هولمز اخفق في العثور على النفط بعد سنتين من منحه الامتياز، كما أن التكاليف الباهضة أثقلت كاهل الشركة، فعجزت عن القيام بعملها، الأمر الذي دفع الأمير عبد العزيز آل سعود إلى إلغاء الامتياز عام 1928.[1]

(1) عبد اللطيف عامري ، دخان الريالات ـ قصة النفط في الجزيرة العربية ، منظمة الثورة الاسلامية في الجزيرة العربية ،د.م، 1982 ، ص4 .

Corresponding author:

غير ان الشركة احتفظت بحقوقها النفطية في البحرين إلا أن شركة ستنادارد اويل اوف كاليفورنيا تمكنت من شراء امتياز شركة غولف اويل في البحرين' وبقيت احتمالات العثور على النفط في العربية السعودية غير مشجعة، غير أن اكتشاف النفط في صيف عام 1932 في تكوين صخري في البحرين كان مؤشرا لوجوده في العربية السعودية لتماثلها الجيولوجي مع البحرين، مما حمل علماء الجيولوجيا على الاقتناع بأن مثل ذلك التكوين الصخري يشكل وحدة تمتد إلى إقليم الإحساء المحاذي في داخل شبه الجزيرة العربية فأوفدت الولايات المتحدة تشارلز كرين تم تبعه كارل تويتشل، الذي كان على علم بجغرافية المنطقة وبطبيعتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية[1]، فأجرى أول مسح لإمكانات السعودية النفطية فتوصل إلى التأكد من وجود كميات ضخمة من النفط وعرض تويتشل الأمر على الملك عبدالعزيز آل سعود طالباً الحصول على امتياز التنقيب عن النفط إلى شركة ستاندارد أويل اوف كاليفورنيا فمنحه الامتياز في التاسع من تموز 1933 [2].

فحصلت الشركة بموجب ذلك الامتياز على حق التنقيب على النفط في مساحة من الاراضي قدرت بـ (360) الف ميل مربع، فضلاً عن حق الافضلية للحصول على الامتياز النفطي في المنطقة المحايدة الكويتية ـ السعودية، ولكن الجديد في تلك الاتفاقية هو عدم تدخل الشركة في الشؤون الادارية والسياسية والدينية للسعودية، ومن جانب أخر رفضت الشركة أن تخضع لأنظمة الحكومة السعودية بدفع أي نوع من الضرائب كضريبة الدخل على أرباح النفط الذي تبيعه الشركة بعد تصفيته في صيدا[3]، والرسوم العادية التي يدفعها المواطنون أو الخاصة المتعلقة بنشاط الشركة[4]، ومما لاشك فيه ان ذلك هو اجحاف كبير بالحقوق الوطنية .

وفي عام 1936 وبعد ان تزايد أنتاج الشركة واصبح وضعها في منطقة الشرق الاوسط وجزر الهند يتطلب توسعاً في انتاج النفط، منحت امتيازاً لشركة جديدة تابعة لها أطلق عليها ستاندارد أويل اوف اربيان كاليفورنيا لكي تقوم بالعمل[5]، كما تمكنت في العام نفسه شركة أخرى هي تكساكو من الحصول على نصف ملكية ذلك الامتياز [6].

أكتشف النفط في المملكة العربية السعودية في الرابع من آذار 1938 بكميات تجارية في حقل الدمام[7]، واتخذت الشركة أجراءاتها الفورية لتسهيل مهمة عملية نقله الى موانئ الخليج العربي وتسويقه، وقامت

([2]) كلود فوبيه ، النظام السعودي بعد ايران ، الوكالة العالمية للطباعة والنشر ، 1983، ص 42.

([3]) فهد مسعود الحمود ، ثروات السعودية وسبيل الاقتصاد السعودي، دار الفارابي ، بيروت ، 1980 ، ص37 ؛ أحمد الصباب، المملكة العربية السعودية وعالم البترول، دار عكاظ للطباعة والنشر، المملكة العربية السعودية، 1979، ص 229 – 230.

([4]) عبد اللطيف عامري ، المصدر السابق ، ص4 .

([5]) فهد مسعود الحمود ، المصدر السابق، ص 229 – 230.

([6]) بوندرافسكي ، سياستان ازاء العالم ، ترجمة خيري الضامن ، موسكو ، 1975 ، ص 250.

([7]) جعفر الشيخ عبد الله ،المصدر السابق ، ص 6.

Corresponding author:

في العام نفسه ببناء أنبوب لنقل النفط من اباره في الدمام الى مصفاة البحرين لتكريره[1]، وقد شحنت اول وجبة منه في الاول من أيار 1939 على ناقلة أمريكية د.ج. سكوفيلد من ميناء رأس تنورة[2]، وكان لذلك الاكتشاف النفطي نقطة تحول في تاريخ الشركة نفسها، اذ بدأت بأقامة مشاريع واسعة شملت أقامة المساكن واماكن ترفيهية ومستشفيات لموظفي الشركة أقيمت في مدينة الظهران، وبذلك أصبحت الظهران المحور السكني والصناعي والاداري في المملكة العربية السعودية لمستخدمي الشركة[3] .

وبسبب الحرب العالمية الثانية (1939 – 1945) تعرضت المملكة العربية السعودية لركود اقتصادي بسبب توقف صادرات النفط[4]، فعندها لعبت تلك الشركة دورا أتضح بالضغط على الحكومة الامريكية لتقديم المعونة المالية للحكومة السعودية والتأثير عليها لزيادة علاقاتها معها في مجال التمثيل الدبلوماسي[5]، وحاولت الشركة في العام نفسه الضغط على الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت (1933-1945) ان يقدم المساعدة للمملكة العربية السعودية في اطار نظام الاعارة والتأجير الذي ينص على دعم الولايات المتحدة لحلفائها في العالم الحر، شعوراً منها بأن تلك المساعدة ستساعد على ضمان الامتياز النفطي السعودي للولايات المتحدة، فصدر في الثامن من شباط 1942 قراراً بشمول المملكة العربية السعودية ببرنامج الاعارة والتأجير، الذي مهد الطريق لاقامة علاقات قوية عندما وضعت الحرب العالمية الثانية اوزارها[6].

وفي عام 1943 قام مسؤولو الشركة بتيسير زيارات الاميرين السعوديين سعود وفيصل الى الولايات المتحدة، كما أقنعوا الحكومة الأمريكية بأن احتياطات المملكة النفطية تبلغ (20) بليون مليون أي ما يعادل كل المكامن المكتشفة في الولايات المتحدة[7] .

وفي العام نفسه عندما احتاجت الحكومة السعودية الى مبالغ من المال لمساعداتها اقتصادياً، طلبت من تلك الشركة ان تقرضها ذلك المال كمدفوعات على حساباتها النفطية اللاحقة، غير ان الشركة رفضت ان تدفع من مالها الخاص فطلبت من الحكومة الامريكية أن تدفع المبالغ المطلوبة كجزء من برنامجها للقروض الخارجية، ولكي تقوم الحكومة الامريكية بذلك أعلن الرئيس الامريكي روزفلت في الثالث عشر

---

(1) فهد المسعود الحمود ، المصدر السابق ، ص 145
(2) كلود فوييه ، النظام السعودي بعد ايران ، المصدر السابق، ص 42.
(3) محمد النيرب ، اصول العلاقات السعودية الامريكية ، مكتبة مدبولي ، القاهرة،1994، ص 76 .
(4) جعفر الشيخ عبد الله ، المصدر السابق ، ص 76.
(5) محمد النيرب ، المصدر السابق ، ص 203 ؛ محمد جاسم محمد ، العلاقات العراقية ـ الخليجية (1958 – 1978) ، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية القانون والسياسة ، جامعة بغداد ، 1980 ، ص 186 .
(6) محمود علي الداود ، الخليج العربي و العمل العربي المشترك ، منشورات مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة، مطبعة الارشاد ، بغداد ، 1980 ، ص 218 .
(7) مضاوي الرشيد ، تاريخ العربية السعودية بين القديم والحديث ، ترجمة :عبدالاله النعيمي ، دار الساقي السياسية للطباعة والنشر، د.م، 2002، ص 121.

Corresponding author:

من شباط 1943: **"ان حماية السعودية هي مصلحة حيوية للولايات المتحدة"**[1]. ومن هنا أخذت الولايات المتحدة تفكر بصورة جدية وتعمل لشراء امتيازات للشركات الامريكية في المملكة العربية السعودية واخذت على عاتقها أدارة مشروع أنابيب النفط المقترح أقامته لربط مناطق الانتاج في المملكة بالبحر المتوسط وبموجب ذلك أتخذت الولايات المتحدة مجموعة من التدابير السياسية تهدف الى تحسين العلاقات مع العربية السعودية ، فرفعت تمثيلها في جدة وارسلت البعثات التجارية الى المنطقة[2].

وفي الحادي والثلاثين من كانون الثاني 1944 غيرت الشركة أسمها بأسم شركة النفط العربية الامريكية يرمز لها أختصاراً أرامكو[3]، واتخذت الشركة من نيويورك مركزاً لها لحين طلب المملكة العربية السعودية نقل المركز الى الظهران[4].

وفي العام التالي شرعت شركة ارامكو في القيام بأعمال عدة من بينها ان قامت بأستكمال مصفاة رأس تنورة[5]، وتبنت لفكرة مد الانابيب عبر شبه الجزيرة العربية، وفي عام 1947 أسست شركة فرعية تابعة لها تحت أسم شركة الأنابيب عبر البلاد العربية، التي عرفت بأسمها المختصر التابلاين، كانت مهمتها أنشاء خط أنابيب لنقل النفط من الظهران الى صيدا، وفي العام نفسه أبرمت الحكومة السعودية مع شركة ارامكو أتفاقية التابلاين[6].

وفي خلال عام 1948، عندما قامت الولايات المتحدة بخفض نصيبها من الانتاج العالمي الى ما يقل عن 60%، أصبحت من الدول المستوردة للنفط، فأنخفضت صادراتها لاوربا بما مقداره 25% واعيد توزيع نصيب نفط الشرق الاوسط بحيث حصلت كل شركة في الكارتل[7]، على نصيب من موارده الكبيرة، وبموجب ذلك حصلت شركتا ستاندارد اويل اوف نيوجرسي اكسون[8]، حاليا وسكوني فاكوم (موبيل)[9]

---

(1) محمد الرميحي ، النفط والعلاقات الدولية – وجهة نظر عربية ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب ، الكويت، 1982 ، ص38.

(2) محمود علي الداود، المصدر السابق، ص219 – 220.

(3) حسن الفكهاني ، الموسوعة الحديثة للمملكة العربية السعودية، الدار العربية للموسوعات ، دار الفكر العربي ، بيروت ، د.ت، ص100.

(4) جمال قاسم ، المصدر السابق ، ص 481 – 482 .

(5) أحمد عبد الرحيم مصطفى، الولايات المتحدة والمشرق العربي، عالم المعرفة، الكويت ، نيسان ، 1978 ، ص14.

(6) جمال زكريا قاسم ، المصدر السابق ، ص 483.

(7) الكارتل : أتحاد مؤسسات كبيرة تنتج مصنوعات متجانسة ، ويقضي ذلك عقد اتفاقيات بينها في مجال تحديد الاسواق ووجود اسعار موحدة وحصص المنتجات ، ولكن هذا لا ينفي استقلالها الانتاجي والتجاري فتقوم هذه المؤسسات بالصناعة وبيع منتجاتها بشكل مستقل ، ينظر : صائب عبد الحميد شعث ، الاحتكارات الدولية والخليج العربي ، د.م، 1987 ، ص14 . ويضم الكارتل شركات تكساكو ، اكسون ، سوكال ، موبيل ، غالف الامريكية ، وشل ، برتش بتروليوم البريطانية والشركة الفرنسية للبترول ، ينظر : جعفر الشيخ عبد الله ، المصدر السابق ، ص 254.

(8) اكسون : كانت تعرف بأسم ستاندارد اويل اوف نيوجرسي ثم عرفت بأسم هامبل اويل (Hamble Oil) وتعني بالعربية (المتواضعة) ثم أستقرت بأسم اكسون ، وللمزيد من التفاصيل ، ينظر : جعفر الشيخ عبد الله ، المصدر السابق ، ص 177 – 181 ؛ صائب عبد الحميد شعث ،المصدر السابق ،ص 38.

Corresponding author:

(موبيل)[1] حالياً في عام 1948 على نصيب في شركة ارامكو مقابل حصول شركة النفط الفرنسية على حصة أعلى من خام العراق[2].

وفي الثاني من كانون الاول 1948 أنضمت الشركتان (ستاندارد اويل اوف نيرجرسي وسكوني فالكوم) الى سوكال وتكساكو واصبحت حصة كل سوكال وتكساكو وستاندارد اويل اوف كاليفورنيا 30% وحصة سكوني فاكوم 10% [3] في مقابل (500) مليون دولار[4]، وعلى ذلك الاساس وفي اعقاب حصول ارامكو على الامتياز النفطي في المنطقة الشرقية واكتشافها النفط بكميات كبيرة من الاحتياطي ومساهمة كل من شركتي نيوجرسي وسكوني فاكوم فيها اضافة الى ذلك الدعم الذي كانت تتلقاه من الحكومة الأمريكية أضحت ارامكو بقوتها الاقتصادية والسياسية والعسكرية، لها القدرة ان تستغل بسياستها النفطية على نحو ما يغاير ما تتبعه الاحتكارات النفطية الأخرى في المنطقة[5] .

وفي عام 1948 بدأت شركة ارامكو تتخلى عن حقوق امتيازها في المنطقة المحايدة بين الكويت والمملكة العربية السعودية لقاء منح تلك الشركة حقوق التنقيب في الجرف القاري[6]، ومنحت حكومة المملكة العربية السعودية بتاريخ العشرين من شباط 1949 شركة الباسفيك وسترين اويل كوربريشن امتيازاً في الجزء الخاص بها في المنطقة المحايدة[7] .

الا ان التقدم الذي حققته ارامكو والزيادة الكبيرة في انتاجها النفطي الذي أزداد من (2.8) مليون طن في عام 1945 الى (23) مليون طن في عام 1949 وزيادة حاجة الحكومة السعودية الى اكمال مشروعات التنمية، كل ذلك حمل المملكة العربية السعودية على اعادة النظر في الشروط المالية[8]، اذ حتى ذلك

---

(1) موبيل : والتي عرفت بأسم ستاندارد أويل اوف نيويورك اوسوكوني فاكوم وهي الشقيقة الصغرى من بين الشركات السبع الكبار على الصعيد السياسي ، ولكنها تمتلك منهجاً في العمل أتاح لها الفرصة في القيام بمهامها بأقل قدر ممكن من الحاجة الى النفوذ السياسي، للمزيد من التفاصيل، ينظر: جعفر الشيخ عبد الله ، المصدر السابق، ص 171 – 174 .

(2) احمد عبدالرحيم مصطفى ، المصدر السابق ، ص 44 – 45.

(3) جورج لونزوسكي ، البترول والدولة في الشرق الاوسط ، تعريب : نجدة هاجر وابراهيم عبد الستار، بيروت ، 1961 1961 ، ص 25 ؛ الكسي فاسيليف ، تاريخ العربية السعودية ، ترجمة : خيري الضامن وجلال الماشطة ، دار التقدم ، طبع في الاتحاد السوفيتي ، 1986 ، ص 382.

(4) محمد النيرب ، المصدر السابق ، ص 185 – 186 .

(5) ابو سلمى، قصة الاحتكارات البترولية في الجزيرة العربية (3)، مجلة صوت الطليعة، العدد الثاني عشر، السنة الثالثة، الثالثة، نيسان، 1976، ص 28.

(6) عقدت أتفاقية المنطقة المغمورة في العاشر من تشرين اول 1948، وقد مثلها الشيخ عبد الله السليمان الحمدان وزير المالية السعودي والمشرف أ.ديفنس بالنيابة عن شركة ارامكو ونصت المادة الخامسة منها : "تتخلى ارامكو بموجب هذا الاتفاق عن ذلك القدر بين المنطقة المشمولة المعروفة بالمنطقة المحايدة بين العربية السعودية والكويت بما في ذلك جميع الحقوق والامتيازات والمصالح بحرية كانت او برية التي منحتها الحكومة للشركة بموجب اتفاقيات 29 ايار و31 ايار 1933 مع عدم الاخلال بحق التمتع باستعمال تسهيلات النقل والمواصلات الى رأس مشعاب ، وذلك طبقاً لإحكام المادة السابعة من الاتفاقية" . وللمزيد من التفاصيل عما تضمنته تلك الاتفاقية، ينظر : محمد شفير لبيب صاحب ذهب لبيب ، اتفاقيات وعقود البترول في البلاد العربية (وثائق ونصوص)، معهد البحوث والدراسات ، جامعة الدول العربية، القاهرة ، 1969 ، ج1، ص 83 – 84

(7) ابو سلمى، المصدر السابق، ص29 – 30.

(8) محمد رضا الجاسم ، مقدمة في اقتصاديات المملكة العربية السعودية ،د.م ، 1972 ، ص 85 ؛ منير العجلاني ، تاريخ مملكة في سيرة زعيم فيصل ملك العربية السعودية وامام المسلمين، د.م، 1968 ، ص 420.

Corresponding author:

التاريخ لم تكن شركة ارامكو مكلفة بدفع ضرائب من أي نوع، ولكن كانت تدفع بعض الفوائد ايجاراً للحكومة السعودية، وعليه شرع الطرفان في مباحثات، وبعد سنتين من المباحثات تم فيها التوصل إلى اتفاق (مناصفة الأرباح)، بدفع الشركة ضريبة على نصف إرباحها للحكومة السعودية دون التأثير على إرباحها، وفي الثلاثين من كانون أول 1950، بعد ان كانت فنزويلا قد سبقتها ذلك الإجراء قبل ذلك[1]، وعدت الاتفاقية التي اعترفت بحقيقة ان الدولة المضيفة ترغب في الحصول على حصة مساوية من الإرباح على الاقل[2].

وبذلك كان عام 1950 بداية مرحلة جديدة من مراحل تطور الامتيازات النفطية في المملكة العربية السعودية، اذ فرضت لاول مرة ضرائب على دخل الشركات العاملة في أنتاج النفط، وكان لابد من وجود دوافع ادت الى مطالبة المملكة العربية السعودية بزيادة حصتها من عائدات شركة ارامكو ، مما كان لها الاثر على واقع العلاقة بين الحكومة السعودية والشركة المذكورة، ومن بين تلك الدوافع التضخم الشديد اثناء وبعد الحرب العالمية الثانية، وازدياد الطلب على النفط وارتفاع عوائد الشركات بعد الحرب خاصة بعد ان قامت الشركة المذكورة بزيادة انتاجها خلال الحرب لتعويض النقص في الانتاج مما ادى الى ارتفاع اسعار النفط وبالتالي ارتفاع مداخيل الحكومة السعودية والشركة، فضلاً عن مشروع بعض الشركات النفطية الاجنبية في اختراق الكارتل الذي شكلته الشركات الكبرى والى نداءات فنزويلا في تعديل اتفاقيات الامتياز النفطي بحيث تعطي قدراً كبيراً من العائدات لحكومات الدول المنتجة، واخيراً الى تنامي المد الاستقلالي في الشرق الاوسط[3].

المطلب الثاني

أثر العوائد النفطية في تنمية الميادين الاقتصادية في المملكة العربية السعودية

:1933-1953

لقد أثر النفط بشكل ملحوظ في اوضاع المملكة العربية السعودية منها الطبيعية والسكانية والاجتماعية، كذلك الاقتصادية والخدمات الاخرى التي لها دور في تطوير المملكة واقتصادها الى ما هو افضل وتكمن اهمية النفط الكبيرة كذلك في التأثير على النشاطات الاقتصادية كافة وتحسينها ، ومع بداية الثلاثينيات بدأت المملكة العربية السعودية تنحو منحى خاصاً في الشؤون المالية وذلك بعد الخروج من الضائقة المالية في البلاد. فدعت الى تشجيع الاستثمار الوطني والاجنبي والعمل على استخراج الثروة الوطنية الكامنة في باطن الارض. وزاد من امالها عند اكتشاف النفط في منطقة الاحساء وتصديره عام 1938 وذلك بزيادة دخلها القومي من عائدات النفط المكتشف، الا انها اصيبت بخيبة امل اثر نشوب الحرب

(1) حربي محمد ، الستراتيجية النفطية الغربية في الخليج العربي، منشورات دار الكتاب الجديد ومكتبة المنار ، بغداد ، 1974 ، ص 46.

(2) ديفيد ليش ، الشرق الاوسط والولايات المتحدة ـ أعادة تقييم تاريخي وسياسي، ترجمة : أحمد محمود، المجلس الاعلى للثقافة ، القاهرة ، 2020، ص133 .

(3) جعفر الشيخ عبدالله ، المصدر السابق ، ص 249-263 .

Corresponding author:

العالمية الثانية وتأثيرها على المملكة تأثيراً سيئاً بسبب تقليص عمليات استخراج النفط وتناقص عدد الحجاج القادمين الى المملكة الامر الذي ادى الى طلب المساعدة من شركة ارامكو فضلاً عن توفير القروض والمساعدات البريطانية والامريكية من صندوق المساعدات الامريكي المسمى ((الاعارة والتأجير))[1]، لقد بذلت الحكومة السعودية مساعيها من اجل زيادة واردات الدولة المالية لكي تقوم بتنفيذ الاصلاحات الضرورية التي تحتاجها المملكة حتى تصبح كباقي الدول المجاورة ودول العالم الاخرى ولقد ساعدت الحكومة السعودية في تطوير معظم مرافقها وهي فرص استثمار الثروة المعدنية في الحصول على تلك الواردات المالية على الرغم من الاجحاف الذي لحق الحكومة من جرائها لصالح الشركات المستثمرة[2]، سنحاول هنا استعراض اهم التطورات التي شهدتها المملكة العربية السعودية في اهم المجالات غير النفطية هي:

اولاً: التنمية الزراعية والصناعية:

1- الزراعة: اهتمت المملكة العربية السعودية منذ بداية نشؤها بالزراعة وساعدت على قيامها وذلك من خلال اعفاء المكائن والآلات الزراعية من الرسوم الكمركية وذلك لترويج الحركة الزراعية في المملكة وتنشيطها ، ومع هذا الاهتمام في الزراعة ، لم تكن في البلاد السعودية جهة مختصة حتى عام 1948 إذ تم بعدها انشاء مديرية للزراعة[3]، أما قبل عام 1948 كانت المشاريع الزراعية جميعها تقع مسؤوليتها على عاتق وزارة المالية وبعض دوائرها العامة[4]، كما اهتمت الحكومة السعودية بزراعة النخيل كونها من المزروعات المهمة في المملكة فقد اولتها اهتماماً وذلك بتوفير المستلزمات الضرورية لزيادة انتاج النخيل وتحسين نوعياته إذ كانت ظاهرة قلة مصادر المياه في البلاد السعودية المشكلة الاساسية لتطوير الزراعة ، فقد اتجهت السياسة الزراعية السعودية الى بذل مساعيها لايجاد مصادر ماء جديدة وتطوير المصادر الموجودة فعلاً وكان الشغل الشاغل في المملكة من اجل تدبير المياه اللازمة لاستقرار المياه في المملكة الذي تركز الدولة اهتمامها عليه، إذ استقدمت العديد من الخبراء من الدول كافة لبحث موارد المياه الجوفية حتى تكفي احتياجاتها من المياه وتوسيع الرقعة المزروعة[5]، وبناء على ذلك طلبت الحكومة السعودية من حكومة المملكة العراقية في عام 1939 ارسال بعثة فنية لمسح اراضي عيون

---

(1) الاعارة والتأجير: هو قانون اصدرته الولايات المتحدة الامريكية في عام 1941 ، ينص على ارسال السلع والسلاح وتقديم الخدمات لاي حليف يساعد على تحقيق هدف مشترك للتفاصيل ينظر: عبد العزيز عبد الغني ابراهيم ، السلام البريطاني في الخليج العربي 1899-1947 دراسة وثائقية ، الرياض ، دار المريخ ، 1981 ، ص421.

(2) صالح بن محمد الشعيبي ، السياسة المالية في عهد الملك عبد العزيز ، مجلة الدارة ، العدد الرابع ، السنة الحادية عشرة، 1986، ص11 ؛ خليل علي مراد، تطور السياسة الامريكية في منطقة الخليج العربي (1941-1947)، مطبعة جامعة البصرة ، 1979-1980، ص76.

(3) ك. س. تويتشل ، ومساهمة ادورد جورجي ، المملكة العربية السعودية وتطورات مصادرها الطبيعية ، ترجمة شكيب الاموري ، دار احياء الكتب العربية ، القاهرة ، 1955، ص48.

(4) المصدر نفسه ، ص49.

(5) بنوميشان ، المصدر السابق ،ص217-219 ؛ محمود طه ابو العلا ، جغرافية جزيرة العرب ، المملكة العربية السعودية ، ج2، مؤسسة سجل العرب ، القاهرة ، ط2 ، 1972، ص95.

Corresponding author:

الخرج بنجد وتخطيطها ، وعليه وافق مجلس الوزراء العراقي بتاريخ 1939/4/3 على ايفاد بعثة فنية لمعاونة الحكومة السعودية في شؤون الري ، وقد قامت البعثة الفنية العراقية بدراسة اراضي الخرج الزراعية ومسحها فضلاً عن العيون الموجودة فيها التي تشكل مصدراً كبيراً للماء في المنطقة[1]، كما طلبت الحكومة السعودية من مصر في عام 1942 ارسال بعثة للزراعة والري ، لتكملة ما بدأت به البعثة العراقية في مشروع الخرج الزراعي فوصلت في تشرين الثاني 1942، ومع أن الحكومة السعودية قد استعانت بخبرة العراقيين والمصريين في مجالي الزراعة والري الا انها رغبت في ايجاد شركة اجنبية لحفر الآبار والبحث عن الماء والقيام بكافة الاعمال التي تناط بعملية الزراعة من توفير المكائن والانابيب الضرورية وذلك من خلال المحادثات التي اجراها (المهندس تويتشل) مع الملك عبد العزيز، وبعث الحكومة الامريكية على غرار ذلك بعثة من الخبراء في شؤون الزراعة والري[2]، ودعماً للمجال الزراعي، شاركت ارامكو في تقديم المساعدة للسعودية ففي عام 1942 شاركت البعثة الامريكية في الابحاث الخاصة بتوفير المياه واستخراجها، كما قام بعض المهندسين الامريكيين ، بدراسات لبعض الاراضي السعودية والاشراف على العديد من المنشأت الفنية في الخرج[3]، وقد قامت البعثة الامريكية بأنشاء المبازل والسواقي وفق الاسلوب الامريكي وباشروا باستعمال الاساليب الحديثة في الزراعة[4].

لقد ركزت تلك البعثات على الزراعة المركزة ، وادخال العديد من المحاصيل الزراعية المحسنة لتجربة زراعتها في المملكة ، كالذرة البيضاء والصفراء والقمح والارز الابيض ، كما اخذت بتحسين الانتاج من خلال اجراء تجاربها على اشجار المشمش والبرتقال ، فاستوردت الكثير من هذه الاشجار من العراق كما استوردت من لبنان اشجار العنب والرمان والتوت وغيرها[5]، فضلاً عن المعدات التي وفرتها الحكومة الامريكية والتي كان لها الفضل الكبير في جعل عملية الزراعة سهلة بالنسبة للعمال الامريكيين وذلك عن طريق مساعدات الاعارة والتأجير في عام 1942 والشركات الاجنبية العاملة في المملكة كشركة التعدين العربية وشركة ارامكو[6].

بدا العديد من افراد الشعب العربي السعودي في تكوين الشركات الزراعية المساهمة والتي حظيت بدعم كبير من الحكومة السعودية ، ففي عام 1949 تشكلت شركة النجاح الزراعية في منطقة اشقير وشركة البكيرية الزراعية ، كما انشأت في عام 1950 شركة القناعة الزراعية وتعد هذه الشركات خطوة مهمة

---

(1) احمد سوسه ، تقرير حول اعمال مشروع الخرج، الرياض ، 1939 ،ج1، ص2.
(2) تويتشل ، المصدر السابق ،ص213-214.
(3) المصدر نفسه ، ص207.
(4) المصدر نفسه ،ص207-208.
(5) المصدر نفسه،ص28-30 ، 252.
(6) المصدر نفسه ، ص56.

Corresponding author:

وايجابية للاسهام في دعم الاقتصاد الزراعي في المملكة من حيث الانتاج والتسويق وبالتالي الفائدة العامة للمملكة[1].

اصبحت جميع الامور تحظى باهتمام الحكومة السعودية ، فلم يكن منصباً على امر واحد فقط إذ لم تهمل مجال الثروة الحيوانية بل سعت في سبيل المحافظة عليها وتحسينها إذ قامت بانشاء العديد من حظائر الماشية والاغنام في كل من مزرعتي الشرائع والخرج بأشراف بعض الامريكيين ، كما انشأت معملاً صغيراً لمنتجات الالبان في الشرائع[2]، وبعد الحرب العالمية الثانية بدأت السعودية بتوفير المنتجات الحيوانية من لحوم الدواجن وبيضها وذلك بانشاء حقول للدواجن واستعمال احدث المفاقس الكهربائية والنفطية وساعدها هذا في انتشارها من قبل افراد الشعب السعودي وخاصة في المنطقة الشرقية من المملكة[3].

2- الصناعة : كانت اوضاع المملكة في البداية اوضاع بدائية تقليدية في مختلف المجالات ومنها المجال الصناعي تنمو بصورة بطيئة استمرت فيها الاعمال البسيطة التي هي وليدة حاجة السكان ولسد الطلب المتزايد على بعض الحاجيات لموسم الحج لذلك سارعت الحكومة السعودية في محاولة انعاش الصناعة في المملكة من خلال دعمها لبعض الصناعات الحديثة في البلاد وتشجيعها لمساهمة افراد الشعب بالمشاريع الصناعية الوطنية واستثمارها لرؤوس الاموال الوطنية فيها ، كما عملت على انشاء بعض المشاريع الصناعية الخاصة بالتطور الحاصل في شؤون المواصلات والنقل ، فقد اكملت افتتاح الورشة الميكانيكية لاصلاح السيارات في مدينة جدة التي تعد نواة لتعليم بعض الشباب السعودي كيفية اصلاح السيارات وقيادتها، كما قامت بانشاء ورشة ميكانيكية اخرى عام 1930 في منطقة جدول بمكة المكرمة[4]، كما ادت الحركة المتلاحقة في المملكة الى تطوير المشاريع الاستثمارية الصناعية الوطنية الاخرى في المملكة العربية ، فقد تأسست العديد من الشركات المساهمة ، إذ تأسست الشركة المساهمة السعودية الوطنية وهي اول شركة للنشاط الخاص كانت تعمل في المواصلات بين المدن ، فضلاً عن عملها في المشاريع الاقتصادية ، كما بدأت المملكة حركة نشيطة لتأسيس الشركات المساهمة لدعم الاقتصاد السعودي ، فتأسست في عام 1936 الشركة العربية للتوفير الاقتصادي على اساس المساهمة التعاونية لمدخرات الافراد وتشغليها في المنافع الاقتصادية وقامت بانشاء معملين احدهما لانتاج الملابس العسكرية والثاني للنسيج اليدوي ومعمل ثالثة للدباغة ، وكانت هذه الشركة هي اول شركة مساهمة

---

(1) احمد حسين ، مشاهداتي في جزيرة العرب ، القاهرة ، مطبعة مصر، 1950 ، ص278-279.
(2) تويتشل ، المصدر السابق ،ص215-216.
(3) احمد حسين ، المصدر السابق ، ص154.
(4) تويتشل ، المصدر السابق ،ص217 – 218.

Corresponding author:

اعتمدت (مشروع القرش) الذي طرحت نظامه عام 1936 في تكوين رأسمالها من اجل دعم المشاريع الاقتصادية في المملكة العربية السعودية[1].

وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وازدياد عوائد النفط المالية بدأت في المملكة نهضة صناعية جديدة تحاول ان تسد احتياجات السوق المحلية والاستغناء عن المنتجات الاجنبية ومن تلك المظاهر انشاء عدد من المعامل كي تسهم في صناعات متطورة وجديدة تشجع اصحاب رؤوس الاموال على توظيف اموالهم في المشاريع الصناعية . إذ انشأت الحكومة السعودية مع شركة بكتل الامريكية العالمية مصنع لتعبئة اسطوانات الاوكسجين عام 1949 في مدينة جدة وذلك لتأمين احتياجاتها من الاوكسجين وعدم استيراده من الخارج[2]، لذلك انشأت كثير من الشركات المساهمة إذ اصبحت تلك الشركات من افضل الشركات المالية واهمها تأثيراً في تعبئة المدخرات وتأسيس المشاريع التي يتطلب انشاؤها رؤوس اموال كبيرة لما يتوفر لها من قواعد كبيرة بين المساهمين ذوي الدخل المحدود ومن اصحاب رؤوس الاموال المتوسطة ، وقد اسهمت تلك الشركات في بناء الاقتصاد السعودي في ذلك الوقت[3].

انتشرت شركات ومعامل صناعية مختلفة في انحاء كثيرة من المملكة وكانت على رغم صغرها تواكب حركة التقدم والعمران في البلاد ، اذ انشأت الكثير من معامل صنع الموزائيك والبلاط والرخام والطابوق بأحدث الاجهزة المتطورة (الا ان هذه الصناعات من اكثر الصناعات في التلوث البيئي) ، كما انشأت معامل للنجارة وصناعة السجاد وتعليب التمور، فضلاً عن المعامل الكبيرة لصناعة الثلج وتعبئة المياه الغازية اضافة الى المعامل الاخرى للخدمات الضرورية للموطنين سواء كانت غذائية أم لصيانة الادوات والآلات التي انتشرت بكثرة في المملكة العربية السعودية، ونظراً لحاجة المملكة الماسة للطاقة الكهربائية تواصلت مطالبة بعض الشركات المساهمة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية للقيام بمشاريع استثمارية لايصال الكهرباء لمدن المملكة ، وقد وافق الملك عبد العزيز على قيام الشركة الوطنية السعودية للكهرباء لتنفيذ انارة عاصمة المملكة الا أنها لم تباشر اعمالها في ذلك الوقت مما أدى الى إلغاء اتفاقها[4]، ونتيجة لذلك تقدمت شركة السعودية للكهرباء بطلب الحصول على امتياز لانارة مدينة الطائف ، وقد وافق الملك عبد العزيز على منحهم الامتياز لمدة خمسين عاماً قابل للتجديد[5]، كما بدأت اولى الشركات عملها لتزويد مدينة الخبر في الاحساء بالطاقة الكهربائية ، من خلال شركة الخبر للكهرباء المؤسسة عام 1950 إذ قامت بالانجاز الفعلي لكهرباء الخبر فضلاً عن مدينة الظهران، كانت تلك أهم التطورات الصناعية التي ظهرت خلال تلك الفترة.

ثانياً: التنمية التجارية والمالية:

---

(1) صالح بن محمد الشعيبي، المصدر السابق، ص12.
(2) المصدر نفسه، ص12 -13.
(3) سيد عيسى، التنمية الاقتصادية بالمملكة العربية السعودية، الرياض، مطابع المجد التجارية، د.ت، ص46.
(4) عبد المنعم غلامي، الملك الراشد المغفور له عبد العزيز آل سعود، بغداد، مطبعة المعارف، 1954، ص260.
(5) المصدر نفسه ،ص259-260.

Corresponding author:

لم تكن امور التجارة منظمة على الرغم من اتساع حركتها في المملكة ، ولم تكن هناك أي جهة حكومية تديرها ولكن التطور الاقتصادي العام فيها اوجب استحداث انظمة وقوانين لمسايرة هذا التطور خاصة في المجال التجاري الذي يعد العمود الاساس للاقتصاد السعودي ، ووفقاً لذلك شكلت الحكومة اول هيأة تجارية في البلاد لفض الخلافات التي تنشأ بين التجار والتي سميت مجلس التجار[1].

لاجل ذلك اصدرت الحكومة السعودية سلسلة من الانظمة التجارية في ثلاثينيات القرن العشرين وبموجب تلك الانظمة، بدأت تدب في المملكة حركة تجارية نشيطة من قبل ابناء السعودية ، فضلاً عن الشركات الاجنبية التي اصبحت تأخذ مركز الصدارة في العمليات التجارية ، فتأسست في عام 1934 الشركة العربية للصادرات المساهمة ، وشركة التبادل التجارية الحجازية والتوكيلات عام 1939 ، كما تأسست الشركة التجارية الاندونيسية المساهمة عام 1946 وشركة التعاون العربية المساهمة في ذات العام[2].

انفتحت المملكة على العالم العربي والغربي مما ادى الى زيادة عملية التطور التجاري في المملكة وذلك بتوقيع الاتفاقيات التجارية مع البلدان العربية والعالمية وما لحقها من بروتوكولات لتنظيم السلع والكمارك وتحديد موانئ معينة لدخول البضائع[3]، واتخذت المملكة العربية السعودية حرية التجارة في سياستها التجارية لتكون هي القاعدة الاساسية في نظام المبادلات التجارية مع دول العالم العربي والغربي[4]، كما خفضت الحكومة السعودية من الرسوم الكمركية على التجارة الخارجية نتيجة زيادة دخلها من واردات النفط باوقات ونسب متفاوتة وبخاصة المواد الغذائية وبعض المنتجات النفطية[5].

بدأت النهضة التجارية الكبرى في المملكة العربية السعودية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية واصبح الاستيراد والتصدير مفتوحاً للجميع وظهرت في ذلك الوقت مؤسسات تجارية وطنية للاستيراد والتصدير في انحاء المدن السعودية[6]، يتضح لنا من ذلك ان المملكة العربية السعودية اصبحت بلد مستورد لاكثر احتياجاتها الضرورية والمواد الغذائية بالدرجة الاولى، لانها لم تستطع خلال المدة من سد حاجة السوق المحلية من المنتجات الغذائية ، كما أن صناعاتها البسيطة لم تسد حاجة السكان فهي تستورد من الاقطار العربية المجاورة اكثر احتياجاتها من المواد الغذائية والمنسوجات والادوات الضرورية، اما المكائن

---

(1) اياد ناظم جاسم العلواني، الامتيازات النفطية الأمريكية في المملكة العربية السعودية 1933 - 1950 دراسة تاريخية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة بابل، 2004، ص146.

(2) محمد علي مغربي ، اعلام الحجاز في القرن الرابع عشر الهجري، جدة ، تهامة للنشر ، 1981 ،ج1، ص240.

(3) امين سعيد ، تاريخ الدولة السعودية ، ج2 ، بيروت ، دار الكاتب العربي ، ص240، 300-313.

(4) محمد علي رضا جاسم ، اقتصاديات التجارة الخارجية للملكة العربية السعودية ، القاهرة ، معهد البحوث والدراسات العربية ، 1974 ، ص95.

(5) المصدر نفسه ، ص95-96.

(6) ك. س. تويتشل ، ومساهمة ادورد جورجي ، المملكة العربية السعودية وتطورات مصادرها الطبيعية ، ترجمة شكيب الاموري ، دار احياء الكتب العربية ، القاهرة ، 1955، ص33.

Corresponding author:

والالات الضرورية للصناعات الثقيلة فأنها تستوردها من امريكا وبريطانيا والهند وبعض الدول الاخرى[1].

لم تشهد المملكة تطوراً واضحاً في انظمة الصيرفة خلال السنين الاولى من تأسيسها وبقيت العديد من العملات الاجنبية متداولة في المملكة رغم اصدار الريال العربي عام 1935، إذ شهدت المملكة اول محاولة لتأسيس مصرف وطني سعودي عام 1933 وذلك بمساعدة الحكومة المصرية ودعم منها ، ومع ان الملك عبد العزيز ووزير ماليته عبد الله السليمان قد وافقا مبدئياً على المشروع الا ان الكثيرين الذين اساء اليهم هذا المشروع قد حالوا دون تحقيقه ، وبذلك باءت المحاولة بالفشل التام[2].

وبعد الحرب العالمية الثانية بدأت واردات الدولة المالية بالتحسن أثر تدفق النفط المصدر الى الخارج، الامر الذي تطلب تطوراً في الانظمة النقدية اللازمة لمواكبة تلك الانشطة المالية والاقتصادية الناهضة في البلاد.

الخاتمة:

أسهم النفط اسهاماً فعالاً في تطوير اوضاع المملكة العربية السعودية الطبيعية والسكانية والاجتماعية فضلاً عن الاوضاع الاقتصادية والخدمات الاخرى . ومع بداية ثلاثينيات القرن العشرين أخذت المملكة تسلك اتجاهاً في تعديل ميزانيتها المالية بعد خروجها من الازمة المالية مما شجعت الاستثمارات الوطنية فضلاً عن الاستثمارات الاجنبية التي اعتمدت عليها الحكومة السعودية بالدرجة الرئيسة والعمل على استخراج الثروة النفطية في المملكة . وازداد املها في تطوير خدماتها وتحسين اوضاعها المالية عند اكتشاف النفط بكميات تجارية في الاحساء عام 1938 وذلك بزيادة دخلها القومي من العائدات النفطية المكتشفة . الا ان نشوب الحرب العالمية الثانية أثرت في هذا المسار فتقليص عمليات استخراج النفط ، كما تناقص عدد الحجيج القادمين الى المملكة الامر الذي ادى بالحكومة السعودية الى طلب المساعدة من صندوق المساعدات الامريكي الذي يسمى (الاعارة والتأجير) وذلك لتحسين واردات الدولة المالية التي

[1] اياد ناظم جاسم العلواني، المصدر السابق، ص147 – 148.

[2] خير الدين الزركلي ، شبه الجزيرة العربية في عهد الملك عبد العزيز ، ج1 ، بيروت، دار العلم للملايين ، ط2 ، 19773،ص1054-1055 ؛ تويتشل ، المصدر السابق ، ص-ص278-283.

Corresponding author:

تحتاجها للقيام بالإصلاحات الضرورية التي تحتاجها المملكة بالحصول على تلك الواردات المالية على الرغم من الاجحاف الذي لحق بالحكومة السعودية من جرائها لصالح الشركات المستثمرة، لذلك لم تتوان الشركات الامريكية ومن خلفها الحكومة الامريكية في مد يد العون للمملكة ولكن على حساب نفطها لتنمية مصالحها والسيطرة على مقدرات الدولة بالكامل.

قائمة المصادر:

اولا: المصادر العربية:

1- أحمد الصباب، المملكة العربية السعودية وعالم البترول، دار عكاظ للطباعة والنشر، المملكة العربية السعودية، 1979.
2- احمد حسين ، مشاهداتي في جزيرة العرب ، القاهرة ، مطبعة مصر، 1950.
3- احمد سوسه ، تقرير حول اعمال مشروع الخرج، الرياض ، 1939 ،ج1.
4- أحمد عبد الرحيم مصطفى، الولايات المتحدة والمشرق العربي، عالم المعرفة، الكويت ، نيسان ، 1978.
5- امين سعيد ، تاريخ الدولة السعودية ، ج2 ، بيروت ، دار الكاتب العربي.
6- جعفر الشيخ عبد الله ، ارامكو النفط والاستعمار ، لندن ، دار الجزيرة ، 1985.
7- جمال زكريا قاسم ، الخليج العربي ـ دراسة لتاريخ الإمارات العربية 1914-1945، دار الفكر العربي، القاهرة ، 1973.
8- حربي محمد ، الستراتيجية النفطية الغربية في الخليج العربي ، ط1 ، منشورات دار الكتاب الجديد ومكتبة المنار ، بغداد ، 1974.
9- حسن الفكهاني ، الموسوعة الحديثة للمملكة العربية السعودية، الدار العربية للموسوعات ، دار الفكر العربي ، بيروت ، د.ت.
10-خليل علي مراد ، تطور السياسة الامريكية في منطقة الخليج العربي (1941-1947) ، مطبعة جامعة البصرة ، 1979-1980.
11-خير الدين الزركلي ، شبه الجزيرة العربية في عهد الملك عبد العزيز ، ج1 ، بيروت ، دار العلم للملايين ، ط2 ، 19773.
12-سيد عيسى ، التنمية الاقتصادية بالمملكة العربية السعودية ، الرياض ، مطابع المجد التجارية ، د.ت.
13-صائب عبد الحميد شعث ، الاحتكارات الدولية والخليج العربي ، د.م، 1987.
14-طالب محمد وهيم، التنافس البريطاني - الأمريكي على نفط الخليج العربي وموقف العرب في الخليج منه 1928-1939، دار الرشيد للنشر، بغداد، 1982.
15-عبد العزيز عبد الغني ابراهيم ، السلام البريطاني في الخليج العربي 1899-1947 دراسة وثائقية ، الرياض ، دار المريخ ، 1981.
16-عبد العزيز عبد الغني إبراهيم ، السلام البريطاني في الخليج العربي 1899 _ 1947 (دراسة وثائقية)، الرياض، المملكة العربية السعودية ، 1981.

Corresponding author:

17-عبد اللطيف عامري ، دخان الريالات ـ قصة النفط في الجزيرة العربية ، منظمة الثورة الاسلامية في الجزيرة العربية ،د.م، 1982.

18-عبد الله سعود القباع ، السياسة الخارجية السعودية، الرياض، المملكة العربية السعودية ، 1986.

19-عبد المنعم غلامي، الملك الراشد المغفور له عبد العزيز آل سعود، بغداد، مطبعة المعارف، 1954.

20-فهد مسعود الحمود ، ثروات السعودية وسبيل الاقتصاد السعودي، دار الفارابي ، بيروت ، 1980.

21- مازن البندك ، النفط، بيروت ، د.ت.

22-محمد الرميحي ، النفط والعلاقات الدولية – وجهة نظر عربية ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب ، الكويت، 1982.

23-محمد السماك ، إستراتيجية الربط العربية بين النفط و السياسة، مركز الدراسات الاستراتيجية ، 1991.

24-محمد النيرب ، اصول العلاقات السعودية الامريكية ، مكتبة مدبولي ، القاهرة،1994.

25-محمد رضا الجاسم ، مقدمة في اقتصاديات المملكة العربية السعودية ،د.م ، 1972.

26-محمد شقير لبيب صاحب ذهب لبيب ، اتفاقيات وعقود البترول في البلاد العربية (وثائق ونصوص)، معهد البحوث والدراسات ، جامعة الدول العربية، القاهرة ، 1969 ، ج1.

27-محمد علي رضا جاسم ، اقتصاديات التجارة الخارجية للملكة العربية السعودية ، القاهرة ، معهد البحوث والدراسات العربية ، 1974.

28-محمد علي مغربي ، اعلام الحجاز في القرن الرابع عشر الهجري، جدة ، تهامة للنشر ، 1981 ،ج1.

29-محمود علي الداود ، الخليج العربي و العمل العربي المشترك ، منشورات مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة، مطبعة الارشاد ، بغداد ، 1980.

30-منير العجلاني ، تاريخ مملكة في سيرة زعيم فيصل ملك العربية السعودية وامام المسلمين، د.م، 1968.

31-ناصر السعيد ، حقائق عن القهر السعودي، الصفا للنشر والتوزيع ، لندن ، 1988.

32-نذير جبار حسن ، العلاقات السعودية ـ الأمريكية 1953-1964 ، عمان ، 2000.

ثانيا: المصادر المعربة:

1- أ . ي . باكوفليف ، السعودية والغرب، الحقيقة برس ، 1979.

2- بوندرافسكي ، سياستان ازاء العالم ، ترجمة خيري الضامن ، موسكو ، 1975.

3- جورج لونزوسكي ، البترول والدولة في الشرق الاوسط ، تعريب : نجدة هاجر وابراهيم عبد الستار، بيروت ، 1961.

4- ديفيد ليش ، الشرق الاوسط والولايات المتحدة ـ أعادة تقييم تاريخي وسياسي، ترجمة : أحمد محمود، المجلس الاعلى للثقافة ، القاهرة ، 2020.

5- زلي مكلو غلن ، أبن سعود ـ مؤسس مملكة ، ترجمة : د.محمد شيا ،د.م، 1995.

6- سنت جون فليبي ، تاريخ نجد و دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب السلفية ، ترجمة : عمر الديراوي ، منشورات المكتبة الأهلية ، د.ت، بيروت.

7- ك. س. تويتشل ، ومساهمة ادورد جورجي ، المملكة العربية السعودية وتطورات مصادرها الطبيعية ، ترجمة شكيب الاموري ، دار احياء الكتب العربية ، القاهرة ، 1955.

Corresponding author:

8- ك. س. تويتشل ، ومساهمة ادورد جورجي ، المملكة العربية السعودية وتطورات مصادرها الطبيعية ، ترجمة شكيب الاموري ، دار احياء الكتب العربية ، القاهرة ، 1955.

9- الكسي فاسيليف ، تاريخ العربية السعودية ، ترجمة : خيري الضامن وجلال الماشطة ، دار التقدم ، طبع في الاتحاد السوفيتي ، 1986.

10-كلود فوييه ، النظام السعودي بعد ايران ، الوكالة العالمية للطباعة والنشر ، 1983.

11-محمود طه ابو العلا ، جغرافية جزيرة العرب ، المملكة العربية السعودية ، ج2، مؤسسة سجل العرب ، القاهرة ، ط2 ، 1972.

12-مضاوي الرشيد ، تاريخ العربية السعودية بين القديم والحديث ، ترجمة :عبدالاله النعيمي ، دار الساقي السياسية للطباعة والنشر، د.م، 2002.

ثالثا: الرسائل والاطاريح:

1- اياد ناظم جاسم العلواني، الامتيازات النفطية الأمريكية في المملكة العربية السعودية 1933 - 1950 دراسة تاريخية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة بابل، 2004.

2- سلمي عدنان محمد ، المنطقة المحايدة بين الكويت والمملكة العربية السعودية ـ دراسة تاريخية لتطورها السياسي (1913 – 1965)، رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية الاداب، جامعة البصرة ، 2000م.

3- محمد جاسم محمد ، العلاقات العراقية ـ الخليجية (1958 – 1978) ، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية القانون والسياسة ، جامعة بغداد ، 1980.

رابعا: البحوث المنشورة:

1- ابو سلمى، قصة الاحتكارات البترولية في الجزيرة العربية (3)، مجلة صوت الطليعة، العدد الثاني عشر، السنة الثالثة، نيسان، 1976.

صالح بن محمد الشعيبي ، السياسة المالية في عهد الملك عبد العزيز ، مجلة الدارة ، العدد الرابع ، السنة الحادية عشرة، 1986.

Corresponding author: